

الإقبال على الحج والفوز به: دراسة نظرية مع التطبيق على عينة من حجاج خمس دول

محمد مصلح الثمالي*

* حصل على الدكتوراه في العلوم الإقليمية من جامعة بنسلفانيا عام 1986.
يعمل أستاذاً مشاركاً بقسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية - مكة المكرمة.

الملخص

الهدف من هذا البحث هو دراسة مشكلة فوات فرصة أداء الحج على المسلمين القادرين الراغبين في أدائه خارج حدود المملكة العربية السعودية. والبحث يبدأ بمحاولة بناء نموذج لتقدير الإقبال على الحج، وتطوير نظام مناسب لطريقة اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج.

ويشمل نموذج الإقبال على الحج مناقشة مفصلة لمتغيراته المستقلة، وطرق قياسها، أخذاً في الاعتبار الطبيعة الخاصة لحركة الحجاج التي تجعلها تختلف عن الحركات السكانية الأخرى من حيث الدوافع؛ فالحج حركة ملزمة لصاحبها متى توافرت الشروط الموجبة للحج. من هذا المنطلق تم تحديد تأثير المتغيرات المستقلة للنموذج، تلك التي تمثل الحجم والمسافة، في المتغير التابع وهو الإقبال على الحج. وقد انتهينا من هذه المناقشة إلى اقتراح نموذجين للإقبال على الحج؛ الأول لمن يريد الحج لأول مرة (حج الفريضة)، والثاني لمن يريد تكرار أداء الحج (حج النافلة). أما نظام اختيار الحجاج فقد جاء ليلبي حاجتهم لأداء هذا الركن من أركان الإسلام وذلك بإعطاء الأولوية لكبار السن ممن لم يسبق لهم الحج.

وقد ضمنا البحث دراسة تطبيقية لبعض ما جاء فيه من أفكار نظرية تم جمع بياناتها خلال موسم حج 1415هـ. وتتضمن الدراسة التطبيقية استطلاع قيم بعض متغيرات نموذج الإقبال على الحج، والتعرف على أنظمة اختيار الحجاج في خمس دول مرسلة للحجاج، وتقدير نسبة من تمكن من أداء الحج من بين من تقدم بطلبه، ونسبة من أدركته الوفاة ولم يحج. والدول التي شملتها الدراسة التطبيقية هي إندونيسيا وبنجلاديش والباكستان والهند ونيجيريا.

وتشير نتائج الدراسة إلى وجود مشكلة في هذه الدول. تتلخص في أن أعداداً كبيرة من المسلمين القادرين الراغبين في أداء الحج لا تتمكن من أدائه خلال حياتها بسبب سوء طريقة اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج، وزيادة عدد المقبلين على الحج على ما هو مسموح به بموجب نظام الحصص الذي يستند إلى عدد السكان وليس إلى عدد الراغبين في الحج. كذلك فإن ما تفرضه بعض الدول من قيود على عدد من ترسله من حجاج يساعد على حرمان بعض مواطني هذه الدول من أداء الحج.

وفي اعتقادنا أن الطريقة المقترحة في هذه الدراسة لتحديد الأولي بالحج من بين الراغبين فيه، وتحديد حصة كل دولة بناء على ذلك، كفيلاً بالتخفيف من حدة هذه المشكلة. بيد أن التطبيق يستلزم، أولاً قبولاً بالفكرة من قبل الدول المعنية، وثانياً تطويراً لخطة تنفيذية مناسبة.

يتزايد الشعور لدى كثير من المهتمين بشؤون الحج أن كثيرا من المسلمين خارج حدود المملكة العربية السعودية ممن يستطيع الحج ويرغب في أدائه لا يتمكن من أدائه في حياته، وإن تمكن فإن ذلك يكون في سن متأخرة. وتعود أسباب ذلك إلى كثرة القادرين الراغبين في الحج، ومحدودية قدرة المشاعر المقدسة على استيعاب الحجاج. لقد كان قرار الدول الإسلامية تحديد عدد من يسمح له بالحج من كل دولة استجابة لهذه المشكلة، ورغبة في تحقيق المساواة بين شعوب العالم الإسلامي في أحقية أداء الحج. وفي المملكة العربية السعودية توجه الأجهزة الرسمية نداءات متكررة كل عام لعموم المواطنين ممن مَنَّ الله عليهم بأداء الحج لإفساح المجال لإخوانهم المسلمين الذين لم يحجوا بعد. ومن الناحية الشرعية أوضح العلماء أفضلية الإنفاق لسد حاجة المعوزين على حج النافلة. فقد أفتى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز المفتي العام للمملكة العربية السعودية (بأن الإنفاق في أوقات الحاجة والمساغب وسد عوز المعوزين أفضل من حج النافلة، وأن الأعمال الفاضلة من الأفضل تقديمها على الأعمال المفضولة). ورأى سماحته أنه (لو حصل اتفاق بين المسلمين أو بعضهم بأن يتأخر الذين أدوا فرضهم أو حجوا أكثر من مرة عن الحج، ويترك المجال للذين لم يؤديوا فرضهم من أجل التوسعة عليهم لكان هذا مستحسناً وطيباً لأنه غرض صحيح)⁽¹⁾.

إن اتفاقاً من هذا القبيل ربما يكون موضوع البحث على مستوى دول العالم الإسلامي في السنوات القادمة؛ ففيما عدا نظام الحصص الذي يحدد عدد حجاج كل دولة حسب سكانها، لا يوجد تنظيم لطرق اختيار الحجاج متفق عليه من كل دولة.

وتتفاوت الدول في المعايير التي تطبقها لاختيار من يسمح له بالحج، بل إن هذه المعايير تتغير من سنة لأخرى داخل الدولة الواحدة. والدراسة التي بين أيدينا تأمل أن تعالج هذا الموضوع على أسس علمية، وذلك بتوضيح جوانب المشكلة المختلفة، وتقدير حجمها ومسبباتها، واقتراح ما يمكن عمله لحلها.

أولاً: خطة البحث

1 - مشكلة البحث

كم من المسلمين المكلفين القادرين على أداء الحج يتمكن من أدائه خلال حياته؟ إن الإجابة على هذا السؤال تبدو أمراً في غاية الصعوبة. غير أن الباحث، ومن منطلق ما لا يدرك كله لا يترك جله، يبذل في هذا البحث محاولة للحصول على إجابة لهذا السؤال. ولكي يتم ذلك فإننا نبدأ من حيث تجب البداية؛ وهي دراسة الإقبال على الحج، وتطوير نموذج لتقدير عدد الراغبين في الحج للسنوات القادمة. كما أننا سنبحث أنظمة اختيار الحجاج في الدول الإسلامية، ونقترح ما نراه مناسباً من قواعد تساعد على تمكين كل القادرين الراغبين في الحج من أدائه خلال سنوات حياتهم بإذن الله. هذا في الجانب النظري، وفي الجانب التطبيقي، سوف يتم دراسة ما يمكن دراسته من جوانب هذه المشكلة عن طريق استبانة تعباً لعينة من حجاج خمس دول مرسلة للحجاج خلال موسم حج 1415هـ.

2 - أهداف البحث

إن أهداف البحث تتلخص في الآتي:-

- أ - تطوير نموذج لتقدير الإقبال على الحج، واستطلاع بعض قيم متغيراته من خلال الدراسة الميدانية.
- ب - التعرف إلى أنظمة اختيار الحجاج في بعض الدول المرسلة للحجاج.
- ج - تقدير عدد من تمكن من الحج عام 1415هـ من بين من تقدم بطلبه في الدول التي شملتها الدراسة الميدانية.
- د - تقدير نسب من لا يتمكن من الحج خلال حياته في هذه الدول.
- هـ - تطوير نظام مناسب لاختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج في كل دولة، وتوزيع الحصص على الدول المختلفة.

3 - أهمية البحث

يبحثنا ديننا الحنيف على الاهتمام بشؤون المسلمين، ويشبه المؤمنين بأنهم كالجسد الواحد وكالبنيان المرصوص. وهذا البحث يستمد أهميته من هذا التوجيه الكريم؛ فهو يهتم بدراسة مشكلة الحصول على فرصة الحج بالنسبة للمسلمين خارج حدود المملكة العربية السعودية، وما إذا كانت متيسرة أم لا. والباحث يأمل أن يحصل على نتائج تساعد على تفهم هذه المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

4 - تصميم البحث وبياناته

يتكون البحث من جزأين يكمل بعضهما بعضا. الجزء الأول يعالج الإقبال على الحج وطرق اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج. وهذا الجزء عبارة عن دراسة مكتبية نظيرية. أما الجزء الثاني فهو دراسة ميدانية تطبيقية؛ حيث تم سحب عينة عشوائية من حجاج خمس دول كبيرة مرسلة للحجاج، هي إندونيسيا وبنجلاديش والهند والباكستان ونيجيريا خلال موسم حج 1415. وقد سئل أفراد العينة عن نظم اختيار الحجاج في دولهم، والتغيرات التي طرأت عليها، وعدد من تمكن من المجيء إلى الحج ومن لم يتمكن، وعدد مرات الحج السابقة، وعدد من يعرفون ممن كانوا قادرين على الحج راغبين فيه إلا أنهم توفوا قبل أن يؤديوه. كذلك تضمنت استبانة الدراسة أسئلة عن الصفات الاجتماعية والاقتصادية للحجاج وتكاليف الحج. وهذا الجزء تطبيق جزئي لما جاء في الجزء الأول، إذ نحتاج لكي نطبق الأفكار النظرية إلى موارد ووقت أكبر بكثير مما هو متاح لنا في هذه الدراسة.

5 - الدراسة السابقة

يهتم مركز أبحاث الحج بإجراء الدراسات النظرية والتطبيقية حول قضايا الحج ومشكلاته. وقد انصب معظم الاهتمام على القضايا التي تنشأ نتيجة وجود الحجاج بأعداد كبيرة في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، وحظي الجانب الآخر من هذه الحركة السكانية الكبيرة باهتمام أقل. ودراستنا هذه تعالج جانبا من جوانب هذه الحركة عند منشئها لم يتم بحثه من قبل إلا من خلال إشارات عابرة، أو معالجات

جزئية ضمن أبحاث صممت لتتناول موضوعات أخرى. ومن الجوانب التي تم بحثها مسألة تقدير عدد الحجاج لسنوات قادمة؛ فقد بحث الشمالي⁽²⁾ حركة الحجاج من الخارج، وأعطى تقديرات لأعداد حجاج الدول الإسلامية للسنوات 1401-1405 هجرية. وفي دراسة لباشا قدر الإقبال على الحج للسنوات 1405، 1410، 1415، 1420 هـ⁽³⁾. كذلك بحث «إسماعيل وآخرون» في الصفات الاجتماعية والاقتصادية للحجاج الباكستانيين والسوريين والأترك؛ بهدف تقدير الطلب المستقبلي على السلع والخدمات التي يحتاجونها، وتضمن البحث تقديراً لعدد الحجاج للسنوات 1410، 1415، 1420 من هذه الدول⁽⁴⁾. وقد تميزت النماذج الرياضية المستخدمة لتقدير أعداد الحجاج بعدم استنادها إلى تبريرات منطقية تفسر بناءها، وأسباب اختيار متغيراتها. ففيما عدا دراسة الشمالي التي سنتحدث عنها في الجزء الثاني من هذا البحث، هذه النماذج لا تستند إلى نظريات أو قوانين معروفة.

وحول مسألة اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج تضمنت بعض الدراسات التي استهدفت تقويم أثر الحج على الاقتصاد بعض المعلومات عن الباكستان ونيجيريا وإندونيسيا؛ ففي دراسة عن نيجيريا تحدث المؤلفون عن مدى الإقبال على الحج، وطرق اختيار الحجاج، والمؤسسات والتنظيمات الموجودة في تلك الدولة للفترة حتى سنة 1402 هجرية⁽⁵⁾. وقد بحث الموضوع نفسه في الباكستان وبتفصيلات أقل للفترة نفسها⁽⁶⁾. أما الدراسة التي أجريت على إندونيسيا في السنة نفسها فلم تتضمن إلا القليل جداً حول هذا الموضوع، ربما لأن مشكلة زيادة عدد الراغبين في الحج على حصتها أو ما تسمح بإرساله لم تكن ظهرت بعد في إندونيسيا⁽⁷⁾.

جميع هذه الدراسات - كما أشرنا - هدفها الأساسي دراسة الآثار الاقتصادية للحج وليس الإقبال على الحج؛ لذلك جاءت معلومات الإقبال على الحج وطرق اختيار الحجاج عرضية، وبقدر ما تخدم الأهداف الرئيسة لهذه الأبحاث. وسوف نستفيد من هذه المعلومات في أجزاء لاحقة من بحثنا هذا.

إن الصفات الاجتماعية والاقتصادية للحجاج موضوع قلما تخلو منه دراسة عن الحج والحجاج أياً كانت وجهتها. ومن وجهة نظر دراستنا هذه، يعد تعرّف

هذه الصفات، وخصوصا المستوى المعيشي للسكان، مفيدا لدراسة الإقبال على الحج لارتباطه بالقدرة على أداء الحج. ومن الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع «دراسة إسماعيل وآخرون»، عن الصفات الاجتماعية والاقتصادية للحجاج في عدد من الدول؛ منها نيجيريا والباكستان⁽⁸⁾. ودراسة «قادري وآخرون» التي اقتصت بالحجاج الباكستانيين⁽⁹⁾. والدراسة التي أجريت على حجاج إندونيسيا⁽¹⁰⁾، وأخيراً الدراسة الشاملة التي قام بها «إسماعيل وآخرون» وشملت عينات من حجاج 17 دولة، من بينها الدول الخمس موضوع هذه الدراسة⁽¹¹⁾.

من هذا العرض الموجز للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الإقبال على الحج وطرق اختيار الحجاج، تلك التي أجري معظمها لحساب مركز أبحاث الحج، وكلها غير منشورة، نلاحظ خلوها من معالجة فرص القادرين على الحج، وسبل تحسين هذه الفرص من خلال أنظمة اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج.

فحتى الدراسات التي عنيت بتقدير الإقبال على الحج كانت موجهة للتخطيط لاستقبال الحجاج، وتوفير سبل العناية بهم في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، ولم تكن تهدف إلى حل مشكلة فوات فرصة الحج على القادرين الراغبين فيه. من هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الدراسة: «الإقبال على الحج والفوز به في الدول الإسلامية مع التطبيق على بعض هذه الدول».

ثانياً: الأساس النظري للدراسة

لقد استخدمنا اصطلاح الإقبال على الحج. ولم نستخدم الطلب على الحج؛ وذلك لأن غاية الحاج وهدفه هو تلبية نداء الحق للقيام بركن من أركان الإسلام وعبادة عظيمة من العبادات فيه؛ حيث يقول عز وجل ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (سورة الحج الآية ٢٧).

أما مصطلح الطلب فقد شاع استخدامه مع الغايات والأهداف الاقتصادية؛ كالطلب على السلع والخدمات. وهذا التفريق ستظهر أهميته بوضوح عندما نبدأ في دراسة نموذج الإقبال على الحج؛ فحركة الحجاج من أنحاء العالم إلى مكة المكرمة حركة سكانية مؤقتة، تتم في وقت واحد وإلى مكان واحد هو مكة

المكرمة. وهذا ربما أغرى بعض الباحثين بمعاملتها على أساس أنها هجرة سكانية عادية، وبالتالي تطبيق نماذج الهجرة المعروفة عليها دون تعديل. والحقيقة أن حركة الحجاج - وإن كانت تشترك مع الهجرات السكانية في بعض المزايا والصفات - إلا أنها تختلف عنها من حيث الهدف والغاية، وهي حقيقة يعتمد عليها تركيبة هذه النماذج؛ فالرغبة في الحج وطلب الإذن بأدائه توجه ملزم لصاحبه للوفاء بواجب شرعي لا يعذر تاركه متى توافرت الشروط الشرعية الموجبة للقيام به. لذلك فهي، على خلاف الهجرة السكانية العادية، لا تتأثر سلباً أو إيجاباً بالتغيرات المحفزة أو المثبطة للحركة والانتقال من مكان إلى آخر. إننا في هذا القسم من الدراسة سوف نبحث عن نموذج مناسب لتقدير حجم الإقبال على الحج، آخذين في الاعتبار هذه الفروق بين الحج وبين الأنواع الأخرى من الحركات السكانية. كما أننا سندرس أيضاً الأسس والمعايير الممكن تطبيقها لاختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج، وتقدير فرصة الحاج في ظل هذه المعايير.

1 - الإقبال على الحج

في دراسة سابقة للباحث نوقشت مسألة الإقبال على الحج من قبل الحجاج القادمين من خارج المملكة العربية السعودية. وقد استخدم في هذه الدراسة متغير عدد الحجاج من كل دولة كمتغير تابع، وعدد سكان الدولة المسلمين، وبعدها عن مكة المكرمة بالكيلومترات، ومتوسط دخل سكانها كمتغيرات مستقلة. وقد طبق النموذج المبني على ضوء نماذج الجاذبية على إحصاءات الحج للفترة من سنة 1390 حتى 1399 هجرية⁽¹²⁾. هذا النموذج لا يمكن استخدامه في الوقت الحاضر؛ وذلك لأن عدد الحجاج أصبح مقيداً بحصص مقررّة ومتفق عليها، ولم يعد متأثراً بالتغيرات المستقلة فقط. لذلك فإن الاهتمام يجب أن ينصب على عدد الراغبين في الحج وليس على عدد الحجاج، لأن عدد الحجاج أصبح ثابتاً وليس متغيراً. أما عدد الراغبين في الحج فهو متغير؛ ويمثل الإقبال على الحج في كل دولة. وسوف نرى بعد قليل أنه يجب التفريق بين من يرغب أن يحج حج الفريضة، ومن يرغب أن يحج حج النافلة.

كذلك لا بد من إجراء تعديلات على تعريف المتغيرات المستقلة، فالسكان المسلمون في كل دولة - حسب المعنى الديموغرافي - لا يمثلون المجموعة البشرية المؤهلة لأداء الحج، لأن هذا التعريف يشمل الأطفال غير المكلفين، والنساء ممن ليس لهن محارم لمرافقتهن في الحج، وكبار السن الذين لا يملكون القدرة الجسمية على أداء الحج، والفقراء الذين لا يملكون تكاليف الحج إلى غير ذلك من الأصناف التي لا تتوافر فيها شروط وجوب الحج. لذلك فإن استخدام عدد السكان دون تمييز كمتغير مستقل في النموذج سوف يعطي معاملاً يعكس كل هذه التغيرات (variations) في المتغير التابع، إضافة إلى التغيرات التي يحدثها الإقبال على الحج، إن البديل لعدد السكان حسب التعريف الديموغرافي هو عدد المكلفين شرعاً.

وقد استخدم متغير متوسط الدخل كمتغير مستقل يؤثر في عدد الحجاج من كل دولة. والسؤال الذي يفرض نفسه هو ما إذا كان من الأنسب فصل متغير الدخل عن متغير السكان أم لا. لنفترض أننا فصلنا الاثنين بعضهما عن بعض، فماذا يعني ذلك؟ إن ذلك يعني أننا نتوقع أنه كلما زاد متوسط الدخل زاد عدد الراغبين في الحج. والراغبون في الحج إما أن يكونوا أشخاصاً يحجون لأول مرة وإما أنهم حجوا من قبل. فإذا كان حجهم حَجَّ فريضة فإنه من غير المنطقي أن نقول: إنه كلما زاد دخل الشخص زادت رغبته في حج الفريضة. فالأولى أن نتوقع أن يقبل المسلم الحج بمجرد امتلاكه تكلفته. فالمسلم الأقل مالاً يتساوى مع الغني في الرغبة في أداء حج الفريضة عندما يمتلك تكلفة الحج. فليس من المقبول إذاً أن نعتبر الدخل دالاً في عدد الراغبين في الحج عند الذين يحجون لأول مرة. أما من يحج نافلة فقد يكون الدخل متغيراً مؤثراً في رغبته في الحج. إن معنى ذلك أنه يجب أن يكون هناك نموذجان لدينا: واحد لعدد الراغبين في الحج لأول مرة، وآخر للراغبين في الحج أكثر من مرة. ففي النموذج الأول يعتبر الدخل عاملاً من عوامل تعريف متغير السكان المكلفين شرعاً الذين لم يسبق لهم الحج وليس متغيراً مستقلاً، وفي النموذج الثاني يعتبر الدخل متغيراً مستقلاً قائماً بذاته. ويعرف السكان بأنهم أولئك الذين تتوافر فيهم شروط التكليف ممن سبق أن أدى الحج.

أما متغير المسافة فإنه له نوعين من التأثير في دراسات الهجرة: الأول مادي، ويعكس تأثير تكلفة قطع المسافة. والثاني معنوي، ويعكس تأثير الإحجام النفسي والاجتماعي لتغيير المكان. وكلا النوعين يفترض أن يكون له مردود عكسي على الهجرة، فكلما زادت المسافة بين بلد منشأ الهجرة ومستقرها زادت التكلفة المادية لقطع المسافة، والشعور بالعزلة النفسية والاجتماعية، وبالتالي انخفاض عدد المهاجرين. ولكن ماذا عن الحج؟ هل للمسافة بين بلد الحاج ومكة المكرمة التأثير نفسه؟ إن جانب التكلفة في متغير المسافة قد تم البت فيه عند مناقشة الدخل.

ففي النموذج الأول وصفنا متغير السكان بأنهم القادرون على الحج، وهذا يغطي جانب التكلفة فلا يوجد سبب لإضافة تكلفة المسافة. أما التأثير النفسي والاجتماعي لقطع المسافة على الحجاج فيمكن توقع نقيض ما هو متوقع في الهجرة العادية.

إن رحلة الحج إلى الديار المقدسة رحلة شوق بعد طول انتظار لا وجود لشعور بالغربة أو العزلة فيها، وهي رحلة مؤقتة يعود الحاج بعدها إلى أهله طيب البال مرتاح الضمير، لأنه أدى ركناً من أركان الإسلام. لذلك ليس لمتغير المسافة مكان في النموذج الأول. أما النموذج الثاني فإنه كما بررنا دخول متغير الدخل نبرر دخول متغير المسافة كمتغير مستقل. ومن الواضح أن المسافة سواء قيست بوحدات قياس المسافة أو بتكلفة قطعها، ليس بينها وبين الدخل ارتباط (correlation)؛ مما يجعل مشكلة وجود ارتباط ذاتي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة غير واردة. كذلك لا بد من ملاحظة أن الدخل كمتغير مستقل لا يغني عن المسافة؛ إذ إن التغيرات في المتغير التابع الناتجة عن أثر قطع المسافة لا يمكن تفسيرها بمتغير الدخل فقط. وللتدليل على ذلك نضرب مثلاً بمجموعة من الدول تتساوى في دخلها، ولكن تختلف في بُعدها عن مكة المكرمة. لا شك أن الدخل وحده لا يمكن أن يفسر كل التغيرات في المتغير التابع الناتجة عن تكلفة أداء الحج، وأن بعض هذه التغيرات يمكن تفسيرها بالمسافة فقط. بقي أن نقول

إن التأثير النفسي والاجتماعي للمسافة لم يعد مهماً، فسواء وجد أو لم يوجد لم يعد موضع سؤال .

إن النموذجين السابقين يمكن صياغتهما رياضياً على النحو التالي :-

$$\text{رف} = \text{ألم} + \text{ن} \quad (1)$$

$$\text{رن} = \text{ب} + \text{سب} + \text{د} + \text{ب} + \text{م} + \text{ل} \quad (2)$$

حيث إن :

رف = عدد السكان الراغبين في أداء حج الفريضة في كل دولة .

رن = عدد السكان الراغبين في أداء حج النافلة في كل دولة .

لم = عدد السكان المكلفين بالحج شرعاً ممن لم يسبق لهم الحج في كل دولة .

سب = عدد السكان الذين سبق أن حجوا في كل دولة .

د = متوسط دخل السكان الذين سبق أن حجوا في كل دولة .

م = طول المسافة أو تكلفة قطعها بين كل دولة ومكة المكرمة .

أ، ب، 1، ب، 2، ب، 3 = معاملات الانحدار .

ن، ل = مقدار الخطأ .

ومن الواضح أن معاملي الانحدار أ + ب1 في معادلتنا الانحدار المتعدد (1 + 2) يقيسان مقدار الرغبة في أداء الحج لدى السكان المكلفين بالحج ممن لم يسبق لهم الحج، ومن سبق لهم أن حجوا، وأن قيمة هذين المعاملين ستراوح ما بين صفر وواحد صحيح، حيث تمثل قيمة صفر عدم وجود رغبة على الإطلاق، وتمثل قيمة واحدة وجود رغبة لدى جميع السكان . هاتان القيمتان المتطرفتان، على كل حال، غير متوقعتين، والأرجح الحصول على قيمتين تتوسط بينهما . كذلك نتوقع على ضوء تحليلنا أن تزيد قيمة أ على قيمة ب؛ لأن الإقبال على حج الفريضة سيكون أكبر من الإقبال على حج النافلة .

2 - فرصة الراغب في أداء الحج

إن فرصة الراغب في الحج والمتقدم بطلب السماح له بأدائه تعتمد على أمور عدة أهمها طريقة اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج، ونسبة الراغبين في

الحج في الدولة أو الإقليم إلى مجموع المقرر السماح لهم بالحج. وتختلف الدول من حيث إجراءات ترشيح الحجاج، فبعض الدول تطبق طريقة القرعة، والبعض يختار الحجاج حسب السن، والبعض الآخر حسب الأولوية في تقديم الطلب أو أي من هذه الطرق، شريطة ألا يكون المتقدم سبق له أن أدى الحج. وسوف نعرض في الجزء الثالث من البحث ما عرفناه عن الدول الخمس موضوع الدراسة التطبيقية، أما هنا فسنناقش فرصة الراغب في الحج على ضوء هذه الترتيبات.

فإذا كان الأساس في اختيار الحجاج من بين المتقدمين للحج هو القرعة، فإن فرصة المتقدمين تتساوى، وتقاس احتمالية الفوز بالحج بقسمة مجموع حصة الدولة أو العدد المقرر السماح له بالحج على مجموع المتقدمين للحج. فإذا ما تساوت القيمتان أو قل عدد المتقدمين عن عدد المسموح لهم بالحج أتيحت فرصة الحج لكل من تقدم بطلبه. أما إذا زاد عدد المتقدمين على العدد المسموح له بالحج فإن بعض الراغبين في الحج لن يتمكنوا من أدائه. وتقل احتمالية ظهور اسم المتقدم في القرعة بزيادة الفرق بين القيمتين. ولذلك فإن عليه التقدم مرة أخرى في السنة التالية، فإذا ما جاءت قدرة المتقدم على الحج عند سن متأخرة فإن عدد مرات دخوله القرعة ستكون أقل. هذا على اعتبار أنه سيحتفظ بمدخراته للحج بقية حياته.

وتحاول بعض الدول تفادي هذه المعضلة عن طريق السماح لكبار السن فقط بدخول القرعة، أو جعل الأساس في اختيار الحجاج هو السن فقط، أو اشتراط ألا يكون المتقدم سبق له أن حج. هذه الحلول بلا شك فيها الكثير من الفائدة؛ لأنها تعالج مشكلة فوات فرصة الحج على القادرين الراغبين فيه ممن لم يسبق أن حجوا، وهي لذلك أفضل من القرعة وحدها، فالقرعة تعني الحظ فقط، وتنظر إلى المتقدمين على أنهم سواسية في أحقية الحصول على الإذن بالحج. إن القرعة يمكن أن تكون أساساً في اختيار الحجاج عندما تتساوى الظروف الأخرى؛ كالسن وعدد مرات الحج السابقة، وهي حالة غير متوقعة إلا لعدد قليل من الراغبين في الحج. لذلك فإن استخدامها كوسيلة وحيدة لاختيار الحجاج فيه كثير من التحيز ضد الفقراء الذين لا يتمكنون من ادخار تكاليف الحج إلا في سنوات قليلة من حياتهم.

ولا يقل أسلوب الأولوية في تقديم طلب الحج كأساس في اختيار الحجاج سوءاً عن أسلوب القرعة، فالأولوية تعني أن الأسرع وصولاً إلى مراكز تقديم الطلبات هم الأوفر حظاً في الفوز بالحج. ويمكننا أن نتصور أن جل هؤلاء هم الأقرب إلى مراكز التقديم، والأعلم بمواعيده، وربما الأقدر على سرعة الوصول إليها مادياً وجسمياً. إن هذا الأسلوب فيه تحيز ضد الضعفاء والفقراء والمقيمين في أماكن بعيدة عن مراكز التقديم. وهو فوق ذلك كله لا يستند إلى مسوغ يساعد على تمكين الراغبين في الحج ممن لم يحج، وخصوصاً كبار السن من الحج. لذلك فإنه - مثل سابقه - لا يراعي الحاجات الخاصة لبعض فئات المتقدمين للحج وربما أصبح منحازاً ضدهم.

إن تفادي مشكلة فوات فرصة الحج على بعض الراغبين فيه ممن لم يسبق لهم أن حجوا يستلزم إعادة النظر في أسس اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج وتوزيع الحصص على الدول المرشحة للحجاج. وهذا ما سنتطرق إليه في الجزء التالي من البحث.

مقترح لطريقة اختيار الحجاج

لا شك أن أول ما يبدأ به في هذا المجال هو تحديد القدرة الاستيعابية لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة؛ فلكي توزع الحصص على الدول يجب معرفة المجموع الكلي للذين يمكنهم أداء الحج. ويتوقف تقدير القدرة الاستيعابية على سعة المكان وعلى توافر الخدمات والتنظيم، إضافة إلى المعايير المنتقاة لتحديد مقدار ما يحتاجه الحاج من سعة وخدمة. هذه المسألة الأخيرة تحتاج إلى مزيد من النقاش لعلاقتها بسن الحاج؛ فنحن لا نتوقع أن يكون الحج نزهة ممتعة مفعمة بالمسرات. كما أننا في الوقت نفسه لا نريده أن يكون مشقة كبيرة مليئة بالصعاب والمتاعب. فما مستوى اليسر والسهولة المطلوب توفيرهما للحجاج؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب تحديد معايير الراحة في الحج والتي يترتب عليها تحديد القدرة الاستيعابية. فكم من المكان يجب تخصيصه لكل حاج؟ وما مستوى الزحام المقبول؟ وما مستوى السلامة والأمن المقبولين؟ لا بد أن القارئ يلاحظ معنا الترابط العكسي

بين مستوى الرفاهية في الحج والقدرة الاستيعابية. ونحن هنا لا نرغب في البحث عن إجابات لهذه الأسئلة، ولكننا نشر الموضوع لعلاقته بمسألة سن الحاج. فالاهتمام منصب هنا على محاولة التخطيط لتمكين كبار السن من الحج في حياتهم. وقد يتبادر إلى الذهن ضرورة زيادة الرفاهية في الحج مراعاة لكبار السن من الحاج. غير أن ذلك سوف يؤدي إلى تخفيض القدرة الاستيعابية لوجود العلاقة العكسية المشار إليها أعلاه، وبالتالي إبطاء عملية تصريف المنتظرين من راغبي الحج. إن هذا التعارض الواضح بين زيادة الرفاهية في الحج مراعاة لمن تقدم بهم السن من الحاج وبين تمكين مزيد من هذه الفئة الذين يرغبون في الحج من أدائه معضلة لم نجد منها مخرجاً في هذا البحث.

لننظر الآن إلى المشكلة الرئيسية في هذا الجزء من البحث، وهي مشكلة طريقة اختيار الحاج من بين الراغبين في أدائه. لقد استخدمنا مصطلح اختيار الحاج للتأكيد، بادئ ذي بدء على ضرورة عدم ترك عملية ترشيح الحاج للحظ، أو أسبقية التقديم، أو أي طريقة أخرى. فما دمنا مهتمين بمعالجة مشكلة فوات فرصة الحج على بعض القادرين الراغبين فيه ممن لم يسبق لهم أن أدوه، فعلينا أن نخطط لذلك عن طريق التدخل المباشر في عملية ترشيح الحاج. وفي هذا المجال نقترح أن تتم عملية اختيار الحاج على النحو التالي:

- 1 - يتم ترتيب الراغبين في الحج في كل دولة حسب عدد مرات الحج السابقة، فيوضع في رأس القائمة من لم يسبق له الحج، ثم من حج مرة واحدة، فائتين، فثلاث... وهكذا.
- 2 - يعاد ترتيب القائمة حسب السن، فيوضع في رأس القائمة الأكبر سناً ممن لم يسبق له الحج، فالأصغر، ثم الأصغر حتى نهاية المتقدمين ممن لم يسبق له الحج. بعد ذلك ترتب أسماء من سبق أن حج مرة واحدة بالطريقة نفسها، ثم من حج مرتين فثلاث مرات... وهكذا حتى نهاية القائمة.
- 3 - يتم ترشيح المتقدمين حسب هذا الترتيب، ولا يلجأ إلى القرعة إلا في آخر المرشحين بسبب تساوي السن وعدد مرات الحج.

إن هذه الطريقة يمكن تطبيقها في كل دولة على حدة. مع ملاحظة أن التطبيق يجب أن يكون على مستوى الدولة ككل، وليس على مستوى الأقاليم أو المناطق أو الولايات، لأن ذلك سترتب عليه بروز مشكلة كيفية تحديد حصة كل منطقة جغرافية على أساس عادل. أما على المستوى العالمي فإن وجود قائمة واحدة يعد فكرة أكثر وجهة وفائدة على الرغم من أن الاقتناع والقبول بها وإيجاد التنظيم اللازم لتنفيذها أكثر صعوبة. وتعود صعوبة التنفيذ إلى مشكلتين أساسيتين هما:

أ - نظراً لأن وجود قائمة واحدة للراغبين في الحج في جميع أنحاء العالم والأخذ بمقتضاها، يعني إلغاء نظام الحصص المبني على أساس عدد السكان والمعمول به حالياً؛ لذلك فإن عدد المرشحين سيقول في بعض الدول ويزداد في البعض الآخر، وهو أمر قد لا تقبل به بعض الدول.

ب - إن إعداد هذه القائمة وضمان صحتها مسألة تطبيقية صعبة. فمن سيتولى الإشراف على إعداد القائمة؟ وكيف يمكن الجزم بصحة بياناتها؟

ومع ذلك لا نجد حرجاً هنا في الحديث عن مزايا هذه الطريقة وفوائدها مقارنة بالطرق المتبعة حالياً، فالتحصيل على أساس عدد السكان يمكن تسويغه إذا أخذنا سكان الدول أساساً للمقارنة. لكن المسلمين أمة واحدة والمقارنة في توزيع فرص الحج أولى أن تكون بين المسلمين كأفراد وليس كوحدات سياسية. فالدول ضمن حدودها يمكن أن تكون وحدات لحساب عدد الراغبين في الحج وليس لحساب عدد السكان. بعد ذلك تكون المقارنة بين الراغبين في جميع الدول، وليس بين الراغبين في كل دولة على حدة، ويمكن تسويغ وجهة النظر هذه بما يلي:-

أ - إننا لا نعرف بصورة مؤكدة عدد السكان المسلمين في كل الدول، وخصوصاً الدول التي يعتبر المسلمون فيها أقلية. أما عدد الراغبين في الحج فيمكن معرفته بدقة.

ب - أدت الحروب والكوارث والمشكلات الاقتصادية إلى تقليل عدد الحجاج أو حتى انقطاعهم عن الحج في بعض الدول خلال سنوات معينة. وعندما تزول هذه المحن يزداد عدد الراغبين في الحج في السنوات التالية. لذلك فإنه لا يوجد ارتباط مستمر بين عدد الراغبين في الحج وعدد السكان المسلمين في مثل هذه الدول.

ج - تتفاوت الظروف المعيشية ومستويات الدخل من دولة لأخرى. كذلك تزيد تكاليف الحج بالنسبة للدول البعيدة عن مكة المكرمة عن مثيلاتها في الدول القريبة من مكة. لذلك فإنه - وكما رأينا في دراسة الإقبال على الحج - لا يمكن اعتبار السكان المتغير الوحيد المؤثر في عدد الراغبين في الحج من كل دولة، وإن عملاً من هذا القبيل يعتبر مجانباً للحقيقة، ولا يمكن اتخاذه أساساً لتوزيع الحصص بين الدول. وللتوضيح نضرب مثلاً على ذلك؛ نفترض وجود دولتين: إحداهما قريبة من مكة المكرمة وتتمتع بمستوى دخل مرتفع وعدد سكانها المسلمين مليون نسمة، والثانية بعيدة نسبياً عن مكة المكرمة، وذات دخل منخفض نسبياً، وعدد سكانها المسلمين عشرة ملايين نسمة. إذا تقدم من الدولة الأولى عشرون ألفاً من السكان يطلبون الحج بسبب القرب من مكة وارتفاع مستوى الدخل، ومن الدولة الثانية عشرة آلاف بسبب البعد عن مكة المكرمة وانخفاض مستوى الدخل - فهل من العدل السماح لألف من أصل عشرين ألفاً من الدولة الأولى؛ أي 5%، وعشرة آلاف من أصل عشرة آلاف من الدولة الثانية؛ أي 100% بناء على قاعدة ألف حاج لكل مليون من السكان المعمول بها حالياً؟ كاتب هذه الورقة يرى أن عدد السكان المسلمين لا يصلح أن يكون أساساً لتقسيم الحصص بين الدول المرشحة للحج، وأنه لا بد لكي نعالج مشكلة فوات فرصة الحج على بعض الراغبين فيه من اعتبار عدد الراغبين في الحج وعدد مرات حجهم السابقة وأعمارهم أساساً لاختيار الحجاج، ومن ثم لتقسيم الحصص بين الدول.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية

في الجزء الثاني من هذه الدراسة ناقشنا الإقبال على الحج والفوز به من زاوية نظرية. كما قدمنا مقترحاً حول طريقة اختيار الحجاج، الهدف منه تمكين من لم يسبق له الحج - وخصوصاً المسنون - من الحصول على هذا الشرف العظيم. وفي هذا الجزء نعرض ما توصلنا إليه من نتائج مستقاة من الدراسة

الميدانية التي أجريت على عينات من حجاج خمس دول في موسم حج 1415 هجرية. غير أنه من المناسب وقبل عرض هذه النتائج أن نتحدث عن خصائص البيانات التي في حوزتنا. ويمكن إجمال ذلك في ثلاث نقاط هي:

أ - هذه البيانات غير كافية نوعاً لتطبيق نموذجي الإقبال على الحج للذين تم اقتراحهما، لأنه لكي يتم ذلك نحتاج إلى معرفة عدد المكلفين بالحج في كل دولة، وعدد الراغبين فيه ممن يريد الحج لأول مرة، وممن سبق له أداء الحج. هذه البيانات لا يمكن أخذها من الحجاج، ولا بد لكي يختبر النموذجان من أخذ هذه البيانات من مصادرها الأصلية، وهي سجلات طلب الحج في الدول المرسلة للحجاج، وإحصاءات السكان، والمستويات المعيشية للشعوب الإسلامية. إن ما يمكن أخذه من البيانات التي جمعناها هو معلومات أولية عن تكاليف الحج، ونسب من يحج فريضة، ومن يحج نافلة، إضافة إلى الحالة التعليمية والعملية للحجاج. كذلك سنحاول الحصول على مؤشرات تقريبية للإقبال على الحج والفوز به، أو الوفاة قبل التمكن من أدائه.

ب - روعي أثناء سحب العينات لكل دولة أن تكون عشوائية بقدر الإمكان. وحيث إن السكان الذين تمثلهم العينات هم الأفراد المكلفون شرعاً بالحج الراغبون في أدائه. لذا فإن سحب العينات من بين أولئك الذين تمكنوا من الفوز بالحج ينطوي على افتراض أن الحجاج ممثلون للسكان غير منحازين. هذا الافتراض يصح في حالة تمكن جميع الراغبين في الحج من أدائه، أو في حالة اختيار الحجاج عن طريق القرعة. ويبقى افتراضاً في الحالات الأخرى؛ لذلك لا بد من أخذ المؤشرات والمقاييس المشتقة من هذه البيانات بشيء من الحذر.

ج - لم تجعل العينات طبقية لتمثيل الأقاليم الجغرافية في كل دولة بسبب صعوبة تنفيذ ذلك. وقد عولنا على العشوائية للوفاء بهذا المطلب؛ لأن العينات سحبت من أماكن سكن الحجاج في منى، التي تضم حجاج كل دولة

بجميع أقاليمها في مكان واحد. فإذا كان حجاج كل دولة ممثلين غير منحازين لأقاليمها، فإن العشوائية كفيلة بتمثيل هذه الأقاليم. بدارسة التوزيع الجغرافي لهذه العينات وجدناها تمثل الأقاليم الجغرافية في الدول الخمس بطريقة مرضية. ويستثنى من ذلك عينة حجاج دولة الهند التي تختلف نسب حجاج ولاياتها في العينة اختلافا كبيرا عن نسب السكان المسلمين في كل ولاية. انظر الملحق رقم (١).

1 - الإقبال على الحج

إن ما يمكن استخلاصه من البيانات التي في حوزتنا حول الإقبال على الحج في الدول الخمس موضوع الدراسة الميدانية هو بعض المؤشرات التقريبية. لقد سألنا الحاج عن عدد من يعرفه في دولته ممن تقدم بطلب السماح له بالحج هذه السنة. وبحساب المتوسط أمكن تقدير عدد المتقدمين للحج في هذه الدول. فكما نلاحظ في الجدول رقم (1) تضمن العمود الثاني متوسط عدد من يعرفه الحاج ممن طلب السماح له بالحج. وتضمنت الأعمدة: الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع تقديرات لأعداد الراغبين في الحج في الدول الخمس، على افتراض أن متوسط حجم دائرة معرفة الحاج يقع ما بين عشرة آلاف وخمسين ألف شخص. فإذا كانت عينات الحجاج ممثلة للسكان، وكان متوسط عدد من يعرفه الحاج ممن طلب الحج أو لم يطلبه هو كما افترضنا هنا، فإن هذه التقديرات تعطينا حداً أعلى وحداً أدنى لحجم الإقبال على الحج في هذه الدول. والحقيقة أننا لا نجد حرجاً في تقبل هذه النتائج، على الأقل من حيث ترتيب الدول حسب عدد الراغبين في الحج. فبنجلاديش صاحبة المركز الأخير معروف ضعف الإقبال على الحج فيها، لأنها لا تستنفذ إلا أقل من 20% من حصتها. وإندونيسيا صاحبة المركز الأول زاد عدد الراغبين في الحج فيها هذا العام على حصتها بمقدار أربعين ألفاً حسب أقوال الحجاج. إن السؤال الأكثر إلحاحاً هنا يتعلق بالحجم الحقيقي لدائرة معرفة الحاج، وما إذا كان يختلف من دولة إلى أخرى. هذا الموضوع على كل حال يحتاج إلى مزيد من البحث. أما ما يمكن التأكيد عليه هنا فهو أن هذه التقديرات

تقريبية، وأن الأمر الأكثر أهمية هنا هو الطريقة التي اشتقت بها التقديرات؛ فهذه الطريقة يمكن أن تكون وسيلة للتحقق من الأرقام التي تعطيها الدول حول حجم الإقبال على الحج فيها، إذا ما تقرر الأخذ بالترتيبات المقترحة لاختيار الحجاج في الجزء الثاني من الدراسة.

جدول رقم (1)

تقدير عدد من تقدم بطلب الحج في الدول الخمس موضوع الدراسة الميدانية*

الدولة	متوسط عدد من يعرفه الحاج ممن حج	عدد من تقدم بطلب الحج على افتراض أن عدد من يعرفه الحاج من السكان هو:				
		10000	20000	30000	40000	50000
إندونيسيا	42.9	706606	353303	235535	176651	14132
الباكستان	32,04	367371	183685	122457	91842	7347
الهند	31	155000	77500	51667	38750	31000
نيجيريا	30.5	260470	130235	86823	65118	52094
بنجلاديش	4.6	45890	22945	15296	11472	9178

* تم حساب الأرقام في الأعمدة 3-7، وذلك بقسمة عدد السكان المسلمين في كل دولة على العدد المفترض لمن يعرفه الحاج من السكان، وضرب الناتج في الأرقام المدرجة في العمود رقم 2.

المصدر: عدد السكان أخذ من World Population Data Sheet, 1991 أما نسب السكان المسلمين فقد أخذت من السيد خالد المطري، 1405هـ، دراسات في سكان العالم الإسلامي لجنة البحث العلمي، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، جدول رقم (41)، ص 332-338.

ولقد سألنا الحاج أيضاً عن عدد من يعرفه عن تقدم بطلب الحج هذا العام وسمح له بأدائه. وباستخراج المتوسط ومقارنته بمتوسط من يعرفه عن تقدم بطلب الحج، واستخراج الفرق أمكن تقدير نسبة من لم يتمكن من الحج في الدول الخمس. وقد تصدرت نيجيريا هذه الدول بنسبة 16.9٪، ثم إندونيسيا بنسبة 10.8٪، ثم الهند بنسبة 1.12٪. أما بنجلاديش والباكستان فقد تمكن كل من طلب الحج فيهما من أدائه. (انظر العمود الثاني من الجدول رقم (2)). وتشير

الدراسات السابقة إلى أن نيجيريا كانت في معظم السنوات لا ترسل إلا بعضاً ممن يتقدم بطلب الحج. ففي حج سنة 1402 كانت نسبة من تمكن من أداء الحج 47.7%⁽¹³⁾. أما في إندونيسيا فإن الدلائل تشير إلى تمكن جميع الراغبين في الحج من القيام به في السنوات الماضية، وأن زيادة عدد الراغبين على عدد المسموح لهم ظاهرة حديثة في تاريخ الحج الإندونيسي. أما النتيجة الأكثر غرابة فهي نتيجة باكستان؛ فالدراسات التي أجريت على باكستان تشير إلى أن عدد المتقدمين زاد وبنسب كبيرة في بعض السنوات على عدد المسموح لهم بالحج؛ فخلال السنوات 1394 إلى 1399 بلغت نسب من لم يتمكن من الحج إلى مجموع من تقدم بطلب الحج 10.2%، 1.6%، 20.5%، 27.1%، 69.2%، 62.5% على التوالي⁽¹⁴⁾، وهو ما لا يتناسب مع ما حصلنا عليه من نتيجة في الجدول رقم (2) مفادها أن جميع من طلب الحج تمكن من أدائه.

وبسؤال الحجاج عن عدد مرات الحج السابقة، اتضح أن ارتفاع نسب من لم يتمكن من أداء الحج في بعض الدول لم يقابل باختيار مناسب لمن هم أكثر استحقاقاً لأدائه. فالعمود الثاني من الجدول رقم (2) يوضح أن 39.02% من حجاج نيجيريا سبق أن حجوا بمعدل 4-5 مرات. والشيء نفسه يمكن أن يقال عن إندونيسيا والهند. وهذا يدل على أنه كان في الإمكان إتاحة الفرصة لجميع الراغبين في الحج لو اختيرت طريقة السماح لمن لم يسبق له الحج أساساً لترشيح الحجاج. إن التقديرات التي تضمنها الجدول رقم (2) تشير بوضوح إلى ضرورة أن تعيد الدول - التي لا تسمح لأي سبب كان، لجميع من يرغب في الحج بأدائه - النظر في طريقة ترشيح الحجاج.

ومن المفيد عند دراسة الإقبال على الحج التعرف إلى خصائص الحجاج الاجتماعية. وفي هذا المجال تضمنت الاستبانة ثلاثة أسئلة عن سن الحاج ومهنته ومستوى تعليمه. وقد تبين أن الحاج البنجلاديشي أكبر الحجاج سناً؛ إذ يبلغ متوسط سنه 55.71 سنة، يليه الحاج الباكستاني الذي يبلغ متوسط سنه 55.98 سنة، ثم الحاج الهندي 55.75، ثم الحاج الإندونيسي 44.65 سنة، وأخيراً الحاج النيجيري الذي يبلغ متوسط سنه 39.39 سنة. وتتناسب هذه المتوسطات مع نسب

كبار السن في حجاج كل دولة. فقد وجد أن 28% من حجاج كل من بنجلاديش والباكستان تزيد أعمارهم على 60 سنة، بينما يمثل هؤلاء حوالي 25% من حجاج الهند، وحوالي 7% من حجاج إندونيسيا. أمام حجاج نيجيريا فلا يوجد بينهم من يزيد سنه على 60 سنة. إن هذه الأرقام وإن دلت على انخفاض سن حجاج بعض الدول إلا أنه لا يمكن أن نستنتج منها عدم وجود راغبين في الحج من كبار السن في هذه الدول.

جدول رقم (2)

نسبة من لم يتمكن من الحج ممن تقدم بطلبه، ونسب من كرر الحج ممن فاز به

الدولة	1	2	3	4	5
نيجيريا	16.8	39.02	4.5	2.37	
إندونيسيا	10.8	10.59	4.67	1.39	
الهند	1.12	11.11	8.57	1.11	
الباكستان	صفر	18.75	3.25	1.42	
بنجلاديش	صفر	1.96	5.5	1.09	

المصدر: الدراسة الميدانية 1415هـ.

ومن حيث المستوى التعليمي للحجاج، نلاحظ أن متوسطات عدد سنوات الدراسة في نيجيريا وإندونيسيا والباكستان هي الأعلى بين الدول المشمولة بالدراسة، إذ تبلغ 10.66 سنة، و1.22 سنة، و1.05 سنة على التوالي. ويبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة في الهند 8.77 سنة، وفي بنجلاديش 8.77 سنة. ونلاحظ هنا الارتفاع النسبي لمستوى تعليم الحجاج النيجيريين الذي يفسره صغر سنهم. ولعل ذلك - وكما سنرى فيما بعد - ناتج عن طريقة ترشيح الحجاج التي تقوم على المقابلة الشخصية، ربما أخذت الحالة الصحية والتعليم الديني في الاعتبار.

أما بالنسبة لمهنة الحجاج؛ فكما يوضح الجدول رقم (3)، يأتي الحجاج من عدد كبير من المهن، تم تصنيفها تحت مجموعات مهن رئيسة هي: مجموعات مهن التجارة والمزارعين والموظفين والكتبة والمهنيين والعمال والمدرسين وعلماء الدين ورجال الأعمال والطلاب. ونلاحظ أنه في دول شبه القارة الهندية يأتي العدد الأكبر من الحجاج من مجموعة مهن التجار. أما حجاج إندونيسيا ونيجيريا فأكثر ما يشتغلون به هو الزراعة. وهناك ملاحظتان أخريان على الجدول: الملاحظة الأولى ارتفاع نسبة الطلاب بين حجاج نيجيريا مقارنة بالدول الأخرى. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من قبل من تحيز أنظمة ترشيح الحجاج للمتعلمين. أما الملاحظة الثانية فهي ارتفاع نسبة علماء الدين ضمن حجاج بنجلاديش مقارنة بالدول الأخرى. والتفسير المحتمل لذلك هو أنه في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في هذه الدولة أكثر ما يكون الحرص على الادخار لأداء الحج لدى الأشخاص الذين يمتلكون ثقافة دينية عالية. إن توزيع مهن الحجاج لا بد أن يعكس التوزيع الأصلي لمجموعات المهن في كل دولة، إضافة إلى المستوى المعيشي لكل مجموعة، ومستوى الالتزام الديني لهذه المجموعات. وبخصوص النقطتين الأخيرتين لاحظنا أن 50٪ ممن حج أكثر من مرة من حجاج الباكستان هم من فئة التجار ورجال الأعمال، وأن 55٪ ممن حج أكثر من مرة من حجاج إندونيسيا هم من علماء الدين.

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة كل دولة حسب مجموعات المهن

مجموعات المهن	إندونيسيا %	بنجلاديش %	نيجيريا %	الباكستان %	الهند %
التجار	11.8	29.1	17.07	26	41.67
المزارعون	30.59	22.55	21.59	24	11.11
الموظفون والكتبة	14.12	16.67	17.07	17.18	11.11
المهنيون والعمال	14.14	3.92	17.07	9.38	5.55
المدرسون	18.82	12.74	12.30	1.56	2.78
علماء الدين	1.18	13.73	صفر	6.25	2.78

تابع/ جدول رقم (3)

مجموعات المهن	إندونيسيا %	بنجلاديش %	نيجيريا %	الباكستان %	الهند %
رجال الأعمال	1.18	صفر	صفر	3.13	5.56
الطلاب	4.71	.98	14.63	صفر	صفر
التقاعدون	3.46	صفر	صفر	7.81	8.33
غير معروف	صفر	صفر	صفر	4.69	11.11
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: الدراسة الميدانية 1415 هـ.

واستكمالاً لدراسة الإقبال على الحج سألنا الحجاج عن عدد المرافقين الذين يعولونهم والذين أتوا معهم للحج. والهدف من وراء هذا السؤال هو معرفة حجم هذه الظاهرة؛ حيث إنه من المؤكد بروزها كمشكلة عند اختيار الحجاج من بين الراغبين فيه.

وقد ثبت لنا فعلاً أهمية هذا الموضوع، إذ إن المرافقين أكثر من أولياء الأمور في اثنتين من الدول التي أجريت عليها الدراسة، هما: الهند، ونسبة المرافقين إلى مجموع حجاجها 75٪ تليها إندونيسيا ونسبتهم فيها 67.7٪، ثم الباكستان ونسبتهم فيها 47.4٪، أما في بنجلاديش ونيجيريا فالنسب منخفضة حيث تبلغ 12٪ و16.2٪ على التوالي. وفي المقابل نلاحظ أن متوسط عدد من يصطحبه الحاج البنجلاديشي معه في رحلة الحج مرتفع نسبياً إذ يبلغ 2.92 شخصاً، مقابل 1.85 شخصاً للباكستان، و1.67 شخصاً لنيجيريا، و1.59 شخصاً للهند، و1.18 شخصاً لإندونيسيا. إن المحصلة النهائية لهذه الأرقام هي أن نسبة المرافقين، كالزوجة والأبناء والوالدين وبقية الأقارب بين حجاج عينات الدول الخمس هي 65٪. هذه النسبة العالية حقيقة لا بد من إيلائها أهمية كبيرة عند تقدير الإقبال على الحج، وتطبيق نظام اختيار الحجاج والذي يكون الأساس فيه رب الأسرة.

إن المعلومة الأخيرة التي يمكن إعطاؤها حول الإقبال على الحج هي مجموع تكاليف أداء الحج. ومن الأرقام التي حصلنا عليها تبين أن أعلى التكاليف هي تكاليف الحج من إندونيسيا؛ حيث بلغت 12117 ريالاً لكل شخص، ثم من بنجلاديش؛ حيث بلغت 7810 ريال لكل شخص، ثم من نيجيريا؛ حيث بلغت 7280 ريالاً لكل شخص، ثم من الهند؛ حيث بلغت 6816 ريالاً لكل شخص، وأخيراً تكاليف الحج من باكستان التي بلغت 5900 ريال لكل شخص. هذه التكاليف تتناسب مع بعد كل دولة عن الأراضي المقدسة. إن هذه التكاليف تتغير من سنة لأخرى حسب تغير أسعار صرف العملات، وتكاليف النقل والمواصلات. كما أننا لا نستطيع مقارنتها بتكاليف الحج التي أعطيت في بعض الدراسات السابقة للأسباب نفسها. الذي يمكن قوله هنا إن معرفة تكاليف أداء الحج ذات فائدة كبيرة لتقدير عدد القادرين على الحج مادياً في كل دولة. وهؤلاء يمثلون قيم المتغيرات التابعة في نموذجي الإقبال على الحج.

2 - طرق اختيار الحجاج وفرص الفوز بالحج

إن طرق اختيار الحجاج في الدول الخمس موضوع الدراسة التي طبقت في موسم حج 1415 هجرية يعثرها بعض الغموض، فهذه الأنظمة كما أخبر بها الحجاج تتفاوت من دولة لأخرى، وداخل الدولة الواحدة من منطقة لأخرى. فبعد فرز إجابات الحجاج لم نتمكن من تكوين فكرة مؤكدة لبعض الدول. والذي يمكننا الخروج به من هذه الإجابات هو كما يلي:-

أ - بالنسبة لنيجيريا يتفق الحجاج على وجود مقابلة شخصية، أو ما أسماه البعض اختباراً شفهيّاً يتقرر على ضوءه السماح للمتقدم بالحج أو عدم السماح له. وقد أفاد بعض الحجاج بأن الاختبار يتضمن أسئلة حول واجبات الحج وأركانه.

ب - في باكستان تعددت وتضاربت الآراء حول طريقة اختيار الحجاج. ويبدو أن القرعة كانت متبعة ثم ألغيت قبل عدة سنوات، واستبدلت بالأولوية في

تقديم طلب الحج. فقد قال 53٪ من الحجاج إن الأساس في اختيار الحجاج هو أولوية تقديم الطلب. وأفاد البعض أنهم جاءوا إلى الحج حسب نظام التمويل من قبل جهات خاصة. وثمة مجموعة أخرى تقول إنه سمح بالحج لكل من تقدم بطلبه لقلة الإقبال على الحج.

ج - وليست الصورة بأكثر وضوحاً في الهند، فقد قال 47٪ من الحجاج إنه سمح لهم بالحج عن طريق القرعة. وقد لاحظنا أن معظم هؤلاء من منطقة جامو وكشمير. وأفاد البعض أن القرعة كانت مستخدمة في الهند ثم ألغيت. وكما هو الحال في باكستان. فإن بعض حجاج الهند جاءوا عن طريق شركات سياحية أو جمعيات خاصة.

د - وقد أجمع حجاج إندونيسيا على أن قاعدة السماح بالحج في إندونيسيا كانت لا تزال الأولوية في تقديم طلب الحج.

هـ - أما في بنجلاديش فإنه لا توجد حاجة للاختيار؛ لأن الإقبال على الحج في هذه الدولة ضعيف، لذلك يسمح بالحج لكل من يتقدم بطلبه.

من هذا العرض نلاحظ الاختلاف الكبير بين الدول حول إجراءات اختيار الحجاج. كما يجب أن نشير إلى أن الحاجة إلى وجود هذه الإجراءات لا تظهر بسبب زيادة الإقبال على الحج على حصة الدولة فقط، بل أيضاً عندما تقرر الدول تحديد عدد الحجاج لأسباب اقتصادية؛ كالتخفيف من آثار الحج على ميزانية الدولة أو على ميزان المدفوعات، ونظراً لتغير الظروف الاقتصادية للدول أو حتى للولايات أو المقاطعات داخل الدولة الواحدة فإنه ليس من المستغرب أن تتغير أنظمة اختيار الحجاج من دولة لأخرى، وداخل الدولة الواحدة من سنة لأخرى. وتشير بعض الدراسات السابقة إلى أنه في نيجيريا وباكستان مرت أنظمة اختيار الحجاج بتغيرات كبيرة. ففي نيجيريا يشترط في من يريد الحج ألا يكون أدى الحج خلال السنوات الثلاث الماضية، وأن يكون سنه 12 سنة فأكثر، وأن يكون لائقاً طبياً. وإن كان المتقدم امرأة أن لا تكون حاملاً أو مرضعاً. وتقرر الجهات

المختصة عدد من يسمح له بالحج في تلك السنة ثم توزع الحصص على حكومات الولايات، والتي بدورها توزعها على الحكومات المحلية. ونظراً لأن الأقبال على الحج يتجاوز دائماً العدد المقرر من قبل الجهات المسؤولة عن الحج؛ لذلك يتم اختيار الحجاج الذين تنطبق عليهم الشروط الآتفة الذكر حسب الأولوية، وفي بعض الولايات حسب القرعة. وعلى الرغم من وضوح هذه الترتيبات التي كانت معتمدة على الأقل حتى سنة 1402 هجرية، إلا أنه أسيء تطبيقها على مستوى الولايات، كما أن الجهات العليا المسؤولة عن إدارة الحج وتوزيع الحصص على الولايات احتفظت بحوالي ثلث الحصة المقررة، وتم توزيعها بطرق غير واضحة⁽¹⁵⁾.

وفي باكستان استخدمت طريقتان على الأقل لاختيار الحجاج: الطريقة الأولى هي طريقة القرعة والتي استخدمت منذ سنة 1948 ميلادية. أما الطريقة الثانية فهي التمويل من قبل أشخاص أو مؤسسات موجودة خارج باكستان تتعهد بدفع تكاليف الشخص المتقدم بطلب الحج بالعملة الأجنبية⁽¹⁶⁾.

وفي إندونيسيا تولي الحكومة الحج وشؤونه أهمية خاصة. وقد ترتب على هذا الاهتمام البالغ الذي تولد عنه كثير من التنظيمات زيادة تكاليف أداء الحج، خصوصاً تكلفة المواصلات. ويرى بعضهم أن ارتفاع تكلفة المواصلات متعمدة للتقليل من عدد الحجاج، وبالتالي لتوفير العملة الصعبة⁽¹⁷⁾. وفيما عدا ذلك حافظت إندونيسيا على توجه إيجابي نحو الحج ساعد على تمكين كل راغب في الحج من الفوز به.

إن السؤال الأهم بالنسبة لنا هنا هو ما إذا كانت سياسات الحج وأنظمة اختيار الحجاج في هذه الدول قد ترتب عليها حرمان بعض الراغبين من أدائه خلال حياتهم. ولكي نعرف ذلك سألنا الحجاج عن عدد من يعرفونهم ممن كانوا يستطيعون القيام بالحج ويرغبون في أدائه لكنهم توفوا قبل أن يؤدوا الحج. وبحساب المتوسط استخرجت نسب هذه الفئة في كل دولة، بناء على عدد من

الافتراضات حول مجموع من يعرفه الحاج ممن مات وكان قادراً على الحج راغباً فيه، سواء حج أو لم يحج وأدرجت في الجدول رقم (4). وتشير التقديرات التي تضمنها الجدول للدول الأربع (بيانات نيجيريا مفقودة) إلى أن هذه النسب لا يستهان بها بناء على أي من الافتراضات، كما أن هذه التقديرات تتناسب مع ما نعرفه عن الإقبال على الحج وسياسات تحديد عدد الحجاج في هذه الدول. ففي إندونيسيا لا يوجد توجه نحو تحديد عدد الحجاج، وفي بنجلاديش يتمكن كل من يرغب في الحج من أدائه بسبب ضعف الإقبال على الحج. وهاتان الدولتان أقل الدول الأربع نسباً. أما في الباكستان والهند فقد وجدنا أن عدد من يرغب في الحج أكثر ممن يتمكن من أدائه. لذلك فإن نسب هاتين الدولتين أعلى من غيرهما، وخصوصاً نسبة من لم يتمكن من الحج في الهند.

جدول رقم (4)

تقدير نسب القادرين الراغبين في الحج الذين لم يتمكنوا من أدائه خلال سنوات حياتهم في أربع دول شملتها الدراسة الميدانية

الدولة	متوسط عدد من يعرفه الحاج ممن مات ولم يحج	النسبة المئوية لمن مات ولم يحج على افتراض أن دائرة معرفة الحاج تشتمل على:				
		20 شخصاً	40 شخصاً	60 شخصاً	80 شخصاً	100 شخص
إندونيسيا	1.18	5.9	2.95	1.97	1.48	1.18
بنجلاديش	1.45	7.25	3.63	2.42	1.81	1.45
الباكستان	1.65	8.25	4.13	2.75	2.06	1.65
الهند	2.22	11.1	5.55	3.7	2.78	2.22

المصدر: - الدراسة الميدانية 1415هـ.

إن هذه التقديرات تقريبية ومبنية على الافتراضات والشروط نفسها التي بنيت عليها تقديرات الجدول رقم (1). ويمكننا أن نضيف ثلاث ملاحظات: الملاحظة الأولى هي أن دائرة معرفة الحاج بمن توفي وهو قادر على الحج راغب

فيه سواء حج أو لم يحج ربما نكون قد بالغنا في تقديرها في الأعمدة الأخيرة من الجدول. فمن الصعب تصور أن يعرف الحاج مائة شخص أو حتى ثمانين أو ستين شخصاً ممن تنطبق عليهم هذه الشروط. إن معنى ذلك أن النسب الصحيحة هي أكبر من 2٪ أو 3٪. والملاحظة الثانية أنه يصعب تصور أن يتمكن الحاج عندما يطرح عليه السؤال من تذكر جميع الأشخاص الذي تنطبق عليهم شروط السؤال. لذلك ليس من المستبعد أن تكون تقديراته أقل من الواقع، وهذا يعني أن التقديرات الواردة في الجدول أقل من الواقع. أما الملاحظة الثالثة فهي أنه من المحتمل ألا يكون الحاج فهم السؤال فهما صحيحاً. فإذا كان العدد المعطى من قبل الحاج يضمن أشخاصاً لا تنطبق عليهم شروط السؤال وهي القدرة على الحج والرغبة فيه، فإن التقديرات الواردة في الجدول أكبر من الواقع. وأياً كانت الحقيقة، فإننا نقول عن هذا الجدول ما قلناه عن الجدول رقم (1) وهو أن الأهم فيه هو الطريقة؛ فالعينة يمكن أن يزداد حجمها وتسحب بطريقة أفضل، وصيغة السؤال يمكن تحسينها للوصول إلى نتائج أدق وأوثق. وتبقى الطريقة وسيلة سهلة قليلة التكلفة وكثيرة الفائدة؛ لأنها تجيب على مسألة مهمة تدرج تحت قضية الاهتمام بشؤون المسلمين الذي حث عليه الرسول الكريم ﷺ.

خاتمة البحث

في حالات كثيرة يجد الباحث نفسه عاجزاً عن الشعور بالرضا التام عما أنجزه في بحثه، وهذا البحث لا يعتبر استثناء من هذه القاعدة. لقد حاولنا في هذا البحث الجمع بين التنظير والتطبيق في قضية غاية في الأهمية لارتباطها بأداء ركن من أركان الإسلام هو الحج. والجمع بين التنظير والتطبيق في آن واحد مهمة شاقة لا نجد لها إلا في عدد قليل من الأبحاث. فرغم رضانا عما توصلنا إليه من نتائج نظيرية إلا أن البيانات التي في حوزتنا لم تكن كافية نوعاً وكمّاً لوضع النموذجين المقترحين موضع التطبيق.

إن أهمية ما جاء في هذا البحث يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط هي :-

أ - أهمية الفكرة التي لم تُثر من قبل على الرغم من كثرة ما كتب عن الحج من أبحاث؛ فحتى وقت قريب لم تكن هناك قيود تفرض على عدد الحجاج من كل دولة، ولم تكن كثير من الدول تفرض هذه القيود على حجاجها. وبزيادة عدد الحجاج عاماً بعد عام كان لا بد من إيجاد نظام للحصص لتمكين الحجاج من أداء مناسكهم بسلامة ويسر؛ لأن العدد الإجمالي للحجاج كان أكبر بكثير من طاقة المشاعر المقدسة. وقد ساعد نظام الحصص، وزيادة عدد الراغبين في الحج في الدول المرشدة للحجاج، وتباين أنظمة وقواعد الدول حول اختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج - على زيادة عدد المنتظرين لدورهم في أداء الحج. من هذه الخلفية برزت مشكلة فوات فرصة أداء الحج على القادرين الراغبين فيه، وجاء هذا البحث كمحاولة أولى لتوضيحها، واقتراح ما يمكن عمله تجاهها.

ب - أهمية طريقة معالجة المشكلة قيد الدراسة. فلقد جاءت طريقة المعالجة مخالفة لما جاء في الأدب المنشور من طرق لمعالجة الحركات السكانية التي تنتمي إليها ظاهرة الحج. فالحج حركة ملزمة للحجاج لأنها مدفوعة بأهداف وغايات دينية. لذلك أعدنا تعريف المتغيرات المستخدمة في وصف الحركة وتقنينها بما يتناسب مع طبيعة حركة الحجاج. وأبرز ما توصلنا إليه التفريق بين حركة الحجاج الذين يحجون لأول مرة وأولئك الذين سبق لهم أن حجوا. كذلك ترتب على هذا التفريق تعريف متغيرات كل نموذج بطريقة مختلفة.

ج - أهمية النتائج التي تم التوصل إليها. وأبرز هذه النتائج اقتراح طريقة لاختيار الحجاج من بين الراغبين في الحج تفي - من وجهة نظرنا - بالغرض الذي أجري من أجله البحث؛ وهو محاولة تمكين الراغبين في الحج ممن لم يسبق لهم أن حجوا من الحج على الأقل مرة واحدة في حياتهم. إن هذه الطريقة يترتب على تطبيقها تغيير نظام الحصص المعمول به حالياً.

وعلى الرغم من إدراكنا للعقبات التنفيذية المترتبة على هذه الطريقة إلا أننا نعتقد أنها أنجح السبل لمعالجة مشكلة فوات فرصة الحج على القادرين عليه .

إن نتائج الدراسة الميدانية التي تضمنها البحث - على الرغم من قصورها - تشير بوضوح إلى أن هذه المشكلة مشكلة حقيقية يجب عدم الاستهانة بها . كذلك تشير هذه النتائج إلى أنه في الإمكان الاستعانة بالدراسات المبنية على العينة من مجتمع الحجاج للتثبت من حجم الإقبال على الحج ، وفرص الحصول عليه وطرق اختيار الحجاج في المجتمعات الأصلية للحجاج . لذلك فإن المجال ما زال واسعاً لإجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع .

الهوامش والمراجع

- (1) جريدة عكاظ ، العدد رقم 10461 في 1415/11/4 الصفحة الأولى .
- (2) - Al-Thomaley, M. M. (1981), **The Pilgrimage to Makkah: a geographical perspective**, unpublished M.A. Thesis, University of Michigan, Ann Arbor, Michigan, U.S.A. pp. 61-91.
- (3) باشا، حفيظ أحمد «توقعات الإقبال على الحج حتى عام 1420هـ» . تقرير غير منشور أعد لصالح مركز الحج، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية : 1402 .
- (4) - Ismail, Zafar and other, **Projections of the profiles of hajjis Case study: Pakistan, Turkey & Syria**. Unpublished study prepared for Hajj Research Centre, King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia 1405.
- (5) - The Hajj Research Team, **The Macro-Economic Impact of the Hajj on the Nigerian Economy**. Unpublished study prepared for Hajj Research Centre, King Abdul Aziz University, Jeddah,, Saudi Arabia: 1402.
- (6) - Ismail, Zafar. **Macro-economic Impact of Jajj on Pakistan** vol. 1. unpublished study prepared for Hajj Research Centre King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia: 1401.
- (7) - Lembaga Penelitin Pendidikan Dan Penerangan Ekonomi Dan Sosial, **Socio-Economic Profiles of the Indonesian Hajjis 1981**, Unpublished study prepared for Hajj Research Centre, King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia: 1402.
- (8) - Ismail, Zafar, et al, **A Comparative Analysis of the Bench-mark Socio-Economic Profiles of Hajjis from Algeria, Nigeria, Pakistan, Syria, Turkey and Yemen in 1401 A.H.** unpublished study prepared for Hajj research Centre, King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia: 1401.
- (9) - Kadri, Ashfaq H. and others, **Bench- Mark Study: Socio-Ecomomic Profiles- Pakistan 1401 A.H.** Unpublished study prepared for Hajj Research Centre, King Abdul Aziz University, Jaddah Saudi Arabia: 1401.
- (10) - Lembaga, ibid.

- Ismail, Zafar, et al, **Cultural Survey of Hajjis**. unpublished study prepared for Hajj Research Centre, King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia: 1400. (11)
- Al-Thomaley, ibid. pp. 61-91. (12)
- The Hajj Research Team, ibid. p. 54. (13)
- Ismail, et al, 1401, ibid, pp. 131-35. (14)
- The Hajj research Team, ibid. p. 49. (15)
- Ismail, et al, 1402, pp. 113-16. (16)
- Lembaga, ibid, pp. 57-59. (17)



ملحق رقم (1)

يشتمل هذا الملحق على أربعة جداول، توضح نسب أفراد العينة من الحجاج في كل إقليم أو ولاية في كل دولة، مقارنة بنسب السكان أو الإقبال على الحج في هذه الأقاليم والولايات. والهدف من هذه الجداول إيضاح مدى تمثيل عينات الدراسة الميدانية للأقاليم الجغرافية المختلفة في هذه الدول. وكما هو ملاحظ فإن العينات تمثل إلى حد كبير توزيع السكان المسلمين، أو الإقبال على الحج في أربع دول (بنجلاديش لم نتمكن من الحصول على بيانات لها)، باستثناء الهند التي تختلف نسب المسلمين في ولاياتها اختلافاً كبيراً عن نسب حجاج هذه الولايات في عينة الدراسة. ويعود ذلك إلى أن عينة حجاج الهند لم تتضمن حجاجاً من أربع ولايات كبيرة هي البنغال الغربية وبيهار وكيرالا وآسام، حيث يشكل المسلمون فيها مجتمعة حوالي 46.8٪ من مجموع المسلمين في الهند. وهناك أيضاً ملاحظة أخرى وهي أن سكان الهند المسلمين وتوزيعهم موضوع جدل كبير؛ إذ تتراوح التقديرات ما بين خمسين مليون ومائة وعشرين مليون نسمة. كما يشتمل الملحق على خمس خرائط للدول موضوع الدراسة وقد بينا على كل خريطة عدد أفراد العينة من هذه الدولة، موزعاً على أقاليمها المختلفة. وتوضح هذه الخرائط أيضاً عدد أفراد العينة غير المعروفة مناطق إقامتهم.

جدول رقم (أ): نسب السكان في أقاليم إندونيسيا، ونسب حجاج هذه الأقاليم في عينة الدراسة. عدد أفراد العينة 85 حاجا

الولاية	نسبة السكان سنة 1980 م	نسبة الحجاج في العينة
جاوة ومادورة	%61.88	%60.00
سومطرة	%18.99	%16.47
سلبيز	%7.07	%4.70
بالي وتوسا وتنجارا	%5.75	%2.35
كالمتن	%4.56	%2.35
مالكو وأريان الغربية	%1.75	صفر
غير معروف	-	%14.13
المجموع	%100	%100

المصدر: نسب السكان أخذت من LEMBAGA, MACRO-ECONOMIC IMPACT OF THE INDONESIAN HAJJ, 1981, TABLE NO.2, P. 27.

جدول رقم (ب): نسب السكان المسلمين في الولايات الهندية، ونسب حجاج هذه الولايات في عينة الدراسة. عدد أفراد العينة 32 + 4 من جامو وكشمير

الولاية	نسبة الحجاج في العينة*	نسبة السكان المسلمين 1981م
أنربراديش	%12.4	%21.3
راجستان	%9.3	%2.9
ماهر اشترا	%21.8	%6.5
اندهر ابراديش	%15.5	%5.4
دهلي	%6.4	%5
تأمل نادو	%6.4	%3.6
مادهيار براديش	%9.3	%2.8
ميسور	%6.4	%4.9
كوجارات	%3.1	%3.5
هاريانا	%3.1	%6
ولايات أخرى	%6.3	%48
المجموع	%100	%100

* لا يدخل في ذلك الحجاج من جامو وكشمير الذين يشكلون نسبة 12.5٪ من العينة.

المصدر: بكر، سيد عبدالمجيد، 1412 الأقليات المسلمة في آسيا وإستراليا. هيئة الإغاثة الإسلامية، سلسلة الإصدارات الخاصة، جدة، المملكة العربية السعودية. ص 232-233.

جدول رقم (ج): متوسطات نسب حصص الولايات النيجيرية من الحجاج للسنوات 1979 - 1982م، ونسب حصصها من الحجاج في عينة الدراسة. عدد أفراد العينة 41 حاجاً

الولاية	متوسط نسبة حصتها من الحجاج 1979-1982م	نسبة حصتها من الحجاج في عينة الدراسة
بوتشي	%5.06	%4.88
بيتو	%7.34	%4.88
كادونا	%16.76	17.07
كانو	%22.34	%29.27
كاوارا	%6.21	%7.32
بلايو	%5.07	%4.77
سكونو	%9.54	%7.32
لاجوس	%6.49	%12.20
أبوجا	%0.02	%2.44
ولايات أخرى	%21.17	صفر
غير معروف	-	%9.85
المجموع	%100	%100

المصدر: حسب متوسطات حصص الولايات من الحجاج من.

THE HAJJ RESEARCH, THE MACRO-ECONOMIC IMPACT OF HAJJ ON THE NIERIAN ECONOMY, TABLE NO. 3-1 P.51.

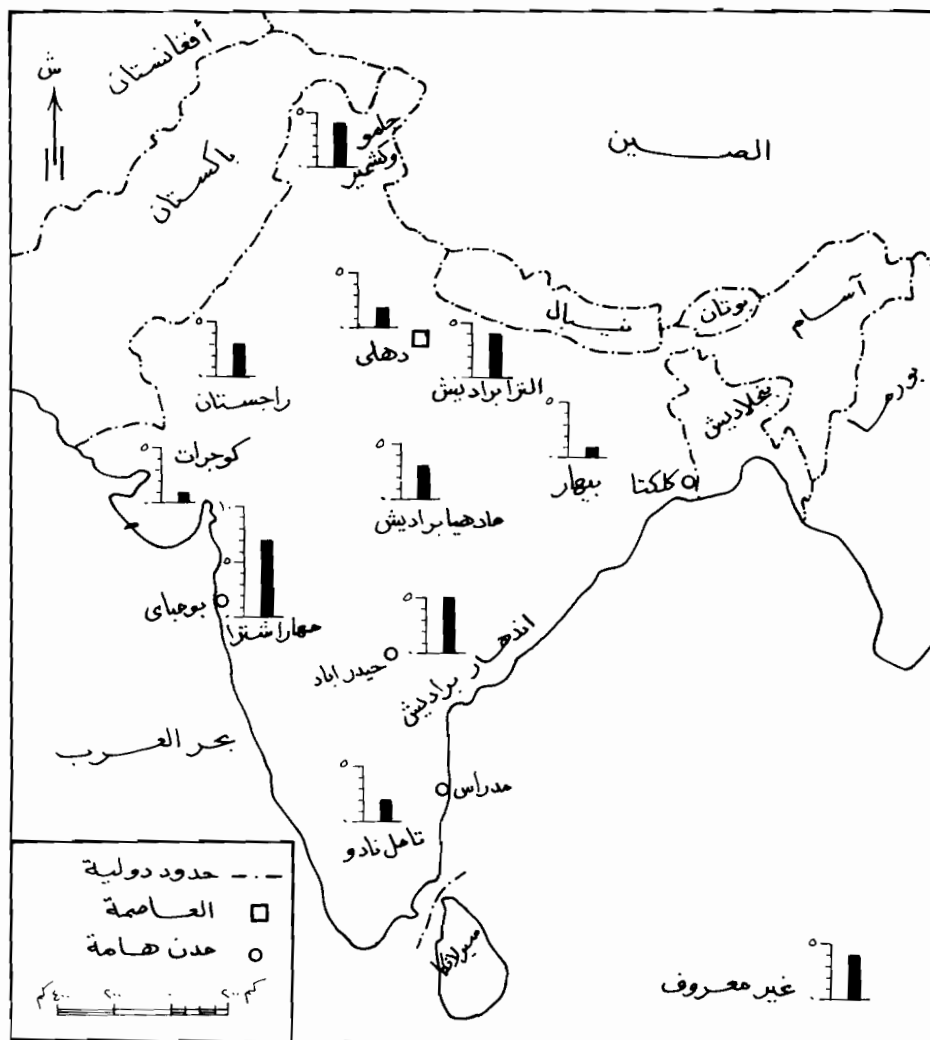
جدول رقم (د): نسب الإقبال على الحج في الأقاليم الباكستانية ونسب حجاج هذه الأقاليم في عينة الدراسة. عدد أفراد العينة 64 حاجاً

الولاية	نسبة الإقبال على الحج سنة 1399هـ	نسبة الحجاج في العينة
البنجاب	%55.89	%46.69
السند	%18.69	%14.06
بلوشستان	%5.40	%4.67
إسلام آباد	%2.09	%3.13
الإقليم الشمالي الغربي	%16.93	%26.56
الإقليم الشمالي	%34	صفر
كشمير	%66	%3.33
غير معروف	-	%1.56
المجموع	%100	%100

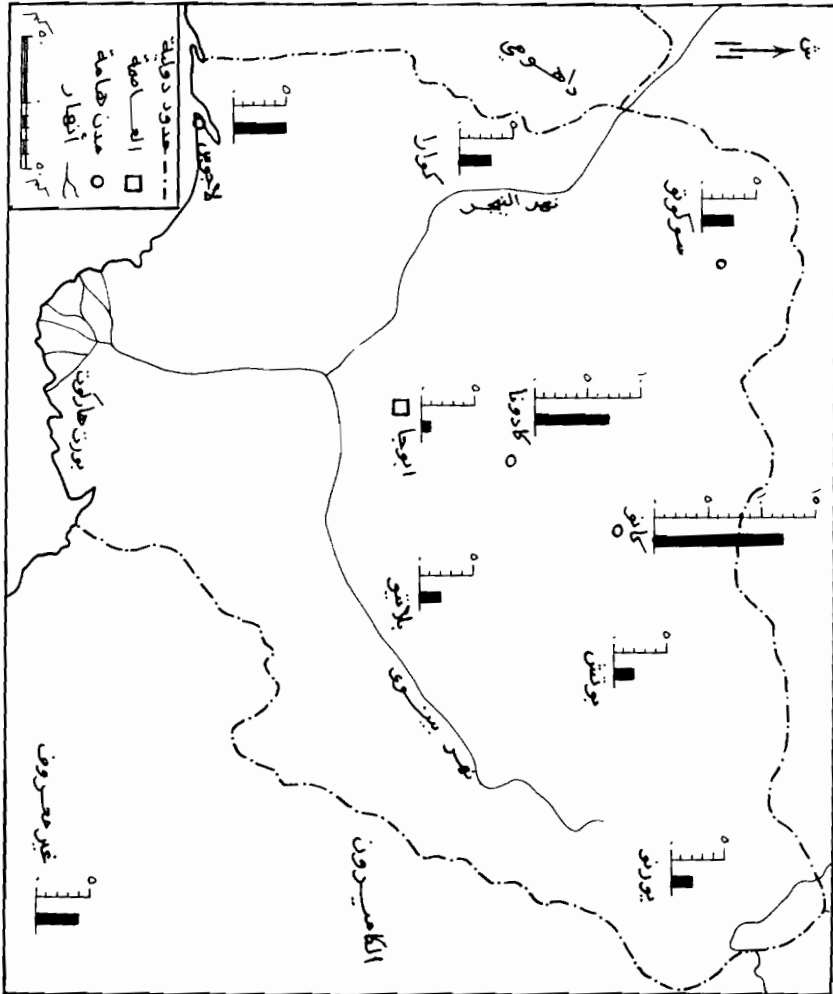
المصدر: أخذت نسب الإقبال على الحج من:-

ZAFAR H. ISMAIL, MACRO-ECONOMIC IMPACT OF HAJJ ON PAKISTAN, TABLE NO. FIVE-1 P, 125.

شكل (2) توزيع أفراد العينة على الأقاليم الهندية

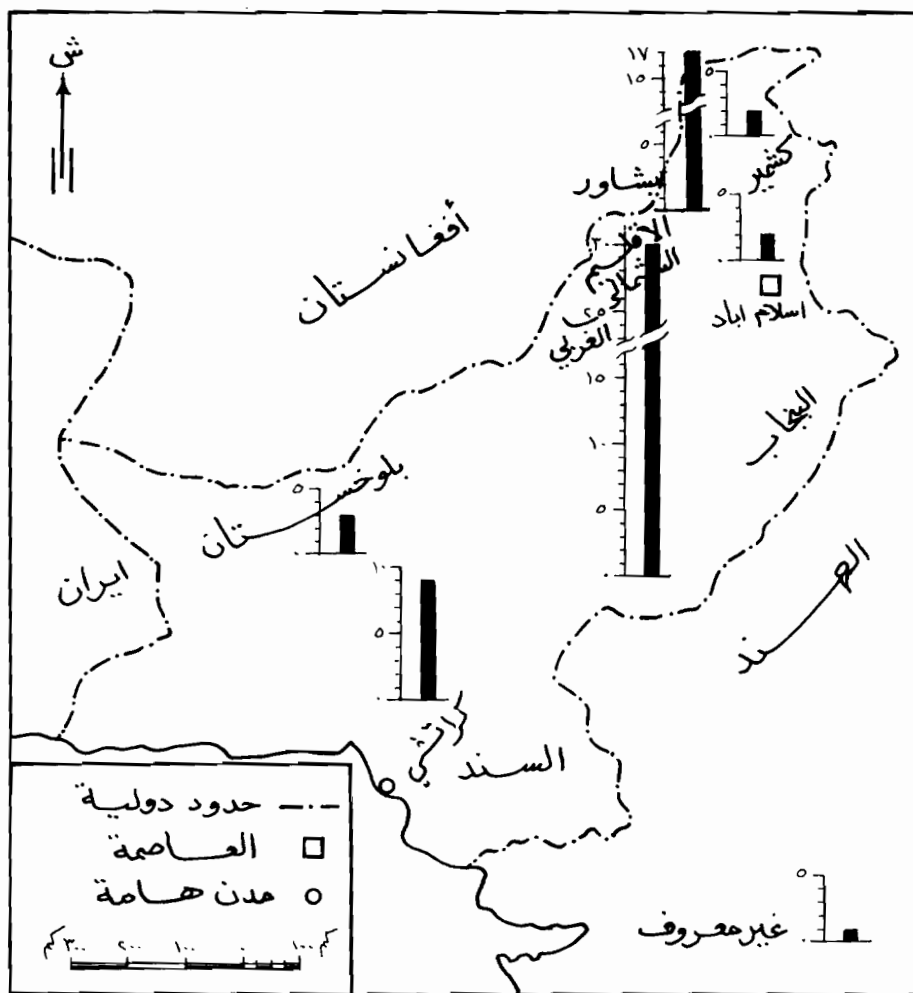


شكل رقم (3) توزيع أفراد العينة على الأقاليم النيجيرية



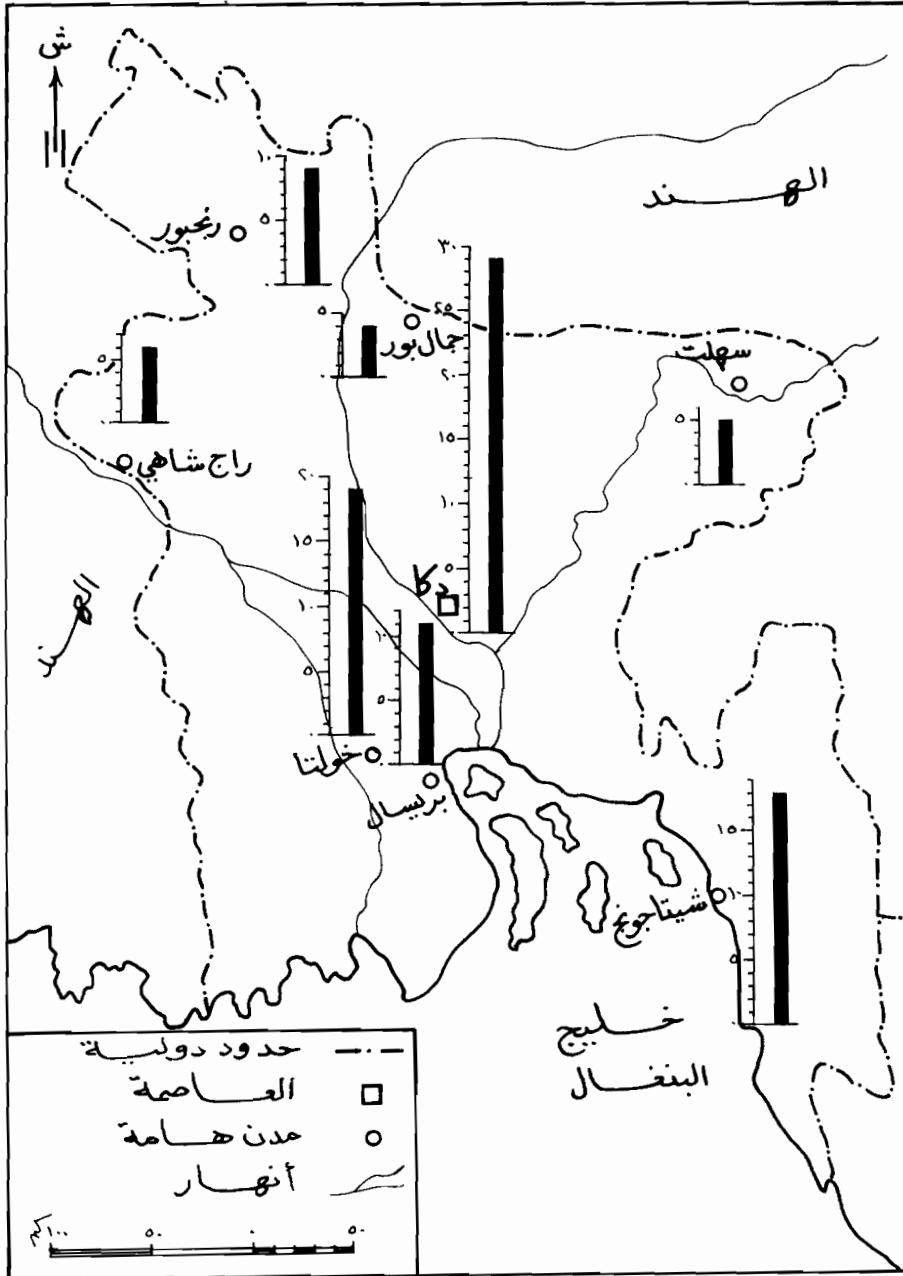
المصدر: الدراسة الميدانية 1415 هـ.

شكل رقم (4) توزيع أفراد العينة على الأقاليم الباكستانية



المصدر: الدراسة الميدانية 1415هـ.

شكل (5) توزيع أفراد العينة على الأقاليم البنجلاديشية



المصدر: الدراسة الميدانية 1415هـ.

استبانة بحث

(الإقبال على الحج والفوز به: دراسة نظرية مع التطبيق على عينة من حجاج خمس دول).

- 1 - اسم دولة الحاج:
 - 2 - عمر الحاج:
 - 3 - مهنة الحاج:
 - 4 - ما مستواك التعليمي؟ أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ فوق ذلك ☐.
 - 5 - اسم الولاية أو المقاطعة التي يعيش فيها الحجاج في دولته:
 - 6 - اسم المدينة التي يسكن فيها أو بالقرب منها الحاج في دولته:
 - 7 - هل هذه أول مرة تقوم فيها بالحج؟ نعم ☐ لا ☐
 - 8 - اذكر السنوات التي حججت فيها قبل هذه المرة: -
الحجة الأولى سنة الحجة الثانية سنة الحجة الثالثة سنة
الحجة الرابعة سنة الحجة الخامسة سنة الحجة السادسة سنة
الحجة السابعة سنة الحجة الثامنة سنة الحجة التاسعة سنة
الحجة العاشرة سنة البقية خلف الصفحة
 - 9 - هل سبق أن استأجرت أحدا للحج نيابة عنك؟ نعم ☐ لا ☐.
 - 10 - هل يرافقك أحد ممن تموله في هذا الحج؟ وكم العدد؟ نعم ☐ لا ☐ العدد
 - 11 - متى تقدمت بطلب السماح لك بالحج هذا العام لأول مرة؟ تقدمت في سنة:
 - 12 - ما القاعدة في دولتك لاختيار الحجاج؟ هل هي: -
أ - حسب الأقدمية في طلب الحج ☐
ب - حسب السن ☐
ج - حسب القرعة ☐
د - حسب أمور أخرى ☐ اذكرها:
 - 13 - هل تغيرت القاعدة باختيار الأشخاص المسموح لهم بالحج في دولتك؟ نعم ☐ لا ☐.
 - 14 - إذا كانت الإجابة (نعم) فما القواعد القديمة؟ وما فترات العمل بها؟
- | اسم القاعدة | من سنة | إلى سنة |
|-------------|--------|---------|
| ١ - | | |
| ٢ - | | |
| ٣ - | | |
- 15 - هل تأخذ منك دولتك رسوماً خاصة (ضريبة) قبل السماح لك بالحج؟ نعم ☐ لا ☐.
 - 16 - إذا كانت الإجابة (نعم) فكم دفعت للسماح لك بالحج؟ الرسوم الخاصة بالحاج =
 - 17 - ما مجموع تكاليف المواصلات والسكن والمعيشة وأي تكاليف أخرى للقيام بالحج؟ بمجموع تكاليف الحج هي: -
 - 18 - كم شخصاً تعرفه أو سمعت عنه في دولتك كان يستطيع القيام بالحج، ويرغب في الحج، وتقدم بطلب السماح له بالحج، ولكنه مات قبل أن يحج الفريضة؟ اعرف شخصاً.
 - 19 - إذا كنت تعرف أحداً أو سمعت عن أحد مات قبل أن يحج فما أسباب ذلك؟
 - 20 - كم شخصاً ممن مات ولم يحج عنه شخص آخر؟ العدد - شخص.
 - 21 - كم شخصاً تعرفه في دولتك تقدم بطلب السماح له بالحج هذه السنة؟ العدد شخص.
 - 22 - كم شخصاً تعرفه في دولتك سمح له بالحج هذه السنة؟ شخص.